مجلة المنهل ـ المجلد: 07، العدد: 01 (2021م) ـ ص ص 135 – 146
ISSN : 2437 – 1068 • EISSN 8392-2710

صناعة التراجم الفقهية عند عبد الحق الإشبيلي في كتابه: الأحكام الكبرى وعلاقتها بصحيح البخاري ـ تراجم كتاب الإيمان أنموذجا ـ

The manufacture of Fiqh translations according to Abd Al-Haqq Al-Ishbili in his book Al-Ahkam Al-Wusta and their relation to Sahih Al-bukhari –Translations of the book of faith as a model

ط.د. إبرهيم مكي
مخبر إسهامات علماء الجزائر في إثراء العلوم الإسلامية
جامعة الوادي (الجزائر)
mekkiibrahim@univ-eloued.dz

د. أكـــرم بلعمري *
مخبر إسهامات علماء الجزائر في إثراء العلوم الإسلامية
جامعة المسيلة (الجزائر)
Belamri.akram@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام:	تاريخ القبول:	تاريخ النشر:
2021/05/20	2021/06/03	2021/06/30

❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖

ملخص:

إنَّ كتاب الأحكام الكبرى للإمام عبد الحق الإشبيلي، يُعد من أهم كتب الأحكام الحديثية، حيث صنفَّه إمامُنا على طريقة المحدثين في التبويب، ولعل من أبرز الدلائل لهذا الكلام: عنايتُه بتراجم البخاري الفقهية في كتابه التي احتذى حذوها في حسن التوظيف والاستنباط؛ ويأتي هذا البحث كاشفاً لصناعة التراجم الفقهية في الأحكام الكبرى، مبرزا لجوانب تأثير صحيح البخاري على منهج الإمام عبد الحق.

الكلمات المفتاحية: التراجم الفقهية؛ عبد الحق الاشبيلي؛ الأحكام الكبرى؛ صحيح البخاري.

Abstract:

The book of Al-Ahkam Al-Wusta by imam Abd Al-Haqq Al-Ishbili is one of the most important books of rulings imam abdelhak compiled it according to the method of hadith rulings, his attention to the trauslations of al- bokharijuris prudence in his book, which he imitated its roots in good employ ment and deduction.

This research reveals the manufacture of jurisprudential translations in the major rulings, And The influence of Sahih Al-bukhari on the curriclum of Imam Abd Al-Haqq.

Keywords:

Fiqh translations; Abd Al-Haqq Al-Ishbili; major rulings Sahih Al-bukhari

.

* المؤلف المراسل

1ـ مقدمة:

بعد ما شرعتُ في قراءة كتاب الأحكام الكبرى، وبالخصوص في ثنايا مقدمة التحقيق لاحظت بعض المزايا التي ذكرها المحقق في منهج عبد الحق، والتي من أهمها قوله: "أجاد المؤلف تبويب كتابه وأحسن تصنيفه، فتراجمه بديعة المثال منيعة المنال، كيف لا، وهو يقتفي أثر إمام المحدثين البخاري..." (الاشبيلي، 2001، صفحة 28/1) وقوله: "جمعَ بين فقه البخاري وحسن سياق مسلم للحديث..." (الاشبيلي، 2001، صفحة 32/1)؛ فتولدت رغبة إثراء الموضوع بمزيد من البحث والتنقيب والتحقيق في محاولة توسيع دائرة هذه الخطوط.

إنّ قيمة تراجم البخاري لا تخفى على أحد، فقد أولاها العلماء بالبحث العام من خلال شروحات الصحيح، وبالبحث الخاص من خلال إفرادها بالتأليف؛ وهي قطعاً لا تفوت محدثنا الذي تمرّس على الصحيحين فأفرد جمعاً لهما، حيث وُصفَ بالإتقان والجودة؛ ولقد آثرنا الولوج في تتبع التراجم الفقهية لعبد الحق مقارنين إياها بالتراجم الفقهية عند البخاري من خلال هذا البحث.

إشكالية البحث:

ما معالم عبد الحق الإشبيلي في صياغته للتراجم الفقهية؟ وهل لصحيح البخاري أثراً على ذلك؟

أهمية الموضوع: يمكن حصر أهمية هذا الموضوع في:

- التراجم الفقهية للإمام البخاري لها عناية خاصة عند الباحثين.
- الإمام عبد الحق الإشبيلي رائد القرن السادس الهجري.
- كتاب "الأحكام الكبرى" الذي اشتمل على طريقة المحدثين في التبويب.
- قلة البحوث التي تهتم بالجانب الفقهي لعبد الحق.

أسباب البحث: إنّ من أهم الأسباب التي ركزنا عليها في هذا البحث:

- الوقوف على الصناعة الفقهية للإمام عبد الحق.
- إبراز المكانة الفقهية لكتاب "الأحكام الكبرى".
- بيان عناية إمامنا بصحيح البخاري.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى ما يلي:

الكشف عن منهج التراجم الفقهية للإمام عبد الحق، ومقارنته بتراجم الإمام البخاري.

الوصول إلى جوانب تأثير فقه البخاري في الأحكام الكبرى.

التّعرف على طريقة تأليف الأحكام الكبرى.

المنهج المُتبع: الاستقرائي الاستنباطي، وذلك باستقراء التّراجم الواردة في الأحكام الكبرى وصحيح البخاري، واستنباط جوانب الاتفاق والاختلاف من خلال المقارنة.

الدراسات السابقة:

لم نقف على دراسة تناولت تراجم كتاب الأحكام الكبرى بشكل خاص، وإنّما توجد بعض الدراسات التي اعتنت بالجانب الحديثي للكتاب ومنها أطروحة دكتوراه: "الصناعة الحديثية عند الإمام عبد الحق الإشبيلي في تصحيح الأحاديث وتعليلها من خلال الأحكام الكبرى" (الشعبي، 2010)، وتعتبر دراسات بعيدة عن دراستنا؛ وقد ذَكرت بعض الملامح.

ومن الملاحظ أنّ مُحقق كتاب "الأحكام الكبرى" قد أشار في مقدمته إلى منهج الإمام في التبويب، وهو الذي دفعني إلى مزيد من البحث.

2ـ تمهيد:

قراءة في منهج كتاب الأحكام الكبرى من خلال التراجم والسياق:

قبل الدخول في ثنايا البحث، لا بد أن نعرّج على بعض المصطلحات المرافقة لنا، مثل التراجم، الأحكام الكبرى؛ حتى يتسنى لنا فهم دلالاتها في البحث.

2،1ـ **أولا**: **مصطلح الترجمة**: جاء في قواميس اللغة: يقال: قد ترجم كلامه، إذا فسَّره بلسان آخر. ومنه الترجمان، والجمع التراجم (الجوهري، 1407 هـ - 1987م، صفحة 1928/5)؛ وترجم فلان كلامه إذا بيّنه وأوضحه... واسم الفاعل ترجمان (الحموي، صفحة 73/1)؛ وذُكِر في غريب حديث هرقل: " قال لترجمانه" (البخاري، 1422هـ، صفحة 45/4، ر2940): التُرجُمان بالضّم والفتح: هو الذي يترجم الكلام، أي ينقله من لغة إلى لغة أخرى؛ والجمع التراجم (ابن الأثير، 1339هـ-1979م).

فيكون مدلول لفظة الترجمة لغة: التفسير والبيان والوضوح.

وأمّا معناها عند اصطلاح المحدثين فهي: المعنى المستنبط من منطوق الحديث أو مفهومه (الهرري، 1430هـ-2009م، صفحة 525/2).

والعلاقة بين التعريف اللغوي والاصطلاحي للترجمة مشترك في جعلها وسيلة لفهم وتفسير الكلام وبيانه.

2،2ـ **ثانيا**:**الأحكام الكبرى**:

هو كتاب لعبد الحق الإشبيلي؛ مشهور مع كتابين آخرين له، وهذه الثلاثة تسمى بالأحكام الشرعية الثلاثة - الكبرى، والوسطى، والصغرى-؛ خط الإمام كتابه الأحكام الكبرى هو الأول، ثم اختصره في الأحكام الوسطى، واختصر الوسطى بعد ذلك في الصغرى.

في أثناء الاختصار خالف عبد الحق ترتيب الكتب داخلها بإضافة بعض الكتب وحذف البعض، وأعاد ترتيب البعض؛ فكان الاختصار منه تنقيحاً لعمله الأصل، الذي جعله شاملاً لأصول الأدلة الحديثية للأحكام الشرعية، ولم يقتصر فيه على أحاديث الأحكام الفقهية فقط؛ ومن خصائصه ما يلي (ابن القطان، 1418هـ-1997م، الصفحات 190/1-191-192) (الاشبيلي، الاحكام الوسطى، 1416هـ-1995، الصفحات 66/1-67) (الاشبيلي، الأحكام اشرعية الكبرى، 2001، الصفحات 1/ 26-27-28.):

أ-سياق الأحاديث بإسنادها: يذكر المصدر ويسوق إسناده -وهو الغالب في الكتاب- فيقول مثلاً: أبو الحسين مسلم بن الحجاج: حدثنا أبو خيثمة زهير بن حرب، ثنا وكيع، عن كهمس، عن عبد الله بن بريده، عن يحيى بن يعمر ح.قال: وثنا عبيد الله بن معاذ العنبري - وهذا حديثه - ثنا أبي، ثنا كهمس، عن ابن بريده، عن يحيى بن يعمر قال...وهكذا (الاشبيلي، 2001، صفحة 67/1).

ب- يتكلم على العلل الواردة في الحديث: وهي ميزة تفرّد بها عن كتب الأحكام؛ منها قوله في سند حديث: " لا يبلغ عبد حقيقة الإيمان حتى يعلم أنّ ما أصابه لم يكن ليخطئه، وما أخطأه لم يكن ليصيبه "سليمان هذا ضعفه يحيى بن معين، وقال أبو حاتم: سليمان بن عتبة ليس بت بأس، وهو محمود عند الدمشقيين (الاشبيلي، 2001، صفحة 80/1).

ج - أصل كتابه من الكتب الستة: ويضيف أحاديث في ذلك المعنى من كتب أخرى، فيروى عن البزار وغيره ومن أمثلة ذلك قوله: حدثنا أبو سلمة يحيى بن خلف - وكان ثقة - ثنا عبد الأعلى، ثنا محمد بن إسحاق، عن داود بن حصين، عن عكرمة، عن ابن عباس" أن النبي - صلى الله عليه وسلم - سئل: أي الإسلام أفضل - أو أي الإيمان أفضل؟ - قال: الحنيفية السمحة " (الاشبيلي، 2001، صفحة 97/1).

وقول ابن الجارود: حدّثنا محمد بن يحيى، ثنا عبد الرزاق، عن عبيد الله وعبد الله ابني عمر، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة، أنّ:" ثمامة الحنفي أسر فأسلم، فأمره أن يغتسل، فاغتسل وصلى ركعتين. فقال النبي - صلى الله عليه وسلم -: لقد حسن إسلام أخيكم " (الاشبيلي، 2001، صفحة 499/1).

د- عوّل على صحيح مسلم، في أكثر ما نُقل من الصحيح لسهولة المأخذ وحسن الترتيب، فكثيرا ما يبدأ الأبواب برواية مسلم؛ وهو ظاهر في أغلب جزئيات كتابه.

وغيرها من الخصائص التي تجعل كتاب الأحكام الكبرى من أنفس كتب الأحكام التي حُرّرت تحريرا بالغاً.

3ـ المبحث الأول: منهج عبد الحق في ترتيب الكتب والأبواب، مقارنة بمنهج البخاري:

أبان الإمام عبد الحق عن عنايته الشّديدة بالصحيحين عنايةً خاصة، فلقد أولاهما اهتماما بالغاً، من خلال مشروعه في جمع السنة، أدى هذا إلى تمرّسه على صناعة الإمامين البخاري ومسلم الفقهية والحديثية؛ فالناظر في الأحكام الكبرى يجدها تزخر بحسن صياغة الطرق وجودة الترتيب، والجمع للأحاديث في باب الواحد، وقبل أن يُورد الأحاديث يترجم لها بعبارات فقهية مستوحاة من لبّ صنيع البخاري.

3،1ـ المطلب الأول: ترتيبه للكتب ترتيب فقهي:

"الأحكام الكبرى" يحتوي عدّة كتب، وتحت كل كتاب مجموعة من الأبواب، وسطر في كل باب ترجمة له، ثم سرد في الباب مجموعة من الأحاديث التي تشكل موضوع فقهي واحد، ولم يكن وضع هذا الترتيب عشوائيا، فإنّه له مرامي ومساعي خرّجها الإمام عبد الحق تحته.

فبالتتبع للكتب المندرجة في الأحكام الكبرى، يظهر أنه يسير على الترتيب العام الفقهي لكتب الجوامع ككتاب البخاري وغيره، فلقد ضمّ فيه الإيمان، والعلم، والعبادات، وشّيء من المعاملات، وكثيرا من الفضائل، والتفسير، والأدب، والطب، والمناقب، والفتن...وغيرها، ويمكن الجزم بأنّ الترتيب الدقيق، فيما ما يبدو في شطره الأول، حين قدّم الإيمان ثم العلم، ثم ما يتعلق بالعبادات، ثُمّ تحدث عن أشياء خارج الأحكام، كالمناقب والزهد والأدب... فاستفاد من صنيع البخاري الذي كان من حقه أن يكون جامعًا، لا مختصًا بأحاديث الأحكام؛ فالترتيب على الكتب واجهة أولى مسايرة لمنهج البخاري.

3،2ـ المطلب الثاني: ترتيبه للأبواب داخل الكتاب الواحد:

يواصل الإمام عبد الحق في عنايته بالترتيب الفقهي في الأبواب التي وضعها تحت كل كتاب، وممّا تمتاز بت أبوابه التراجم الفقهي، وأحيانا يُفردها باسم باب فقط، لكنه لم يغفل المناسبة بين الباب والذي يأتي بعده فيهما معا؛ وتتضح معالم المناسبة في كثير من الأبواب، نأخذ منها باب الإيمان، حيث تكلم في أول باب عن بيان الإسلام والإيمان، فقال: "باب بَيَان النَّبِي – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – الْإِسْلَام وَالْإِيمَان (الاشبيلي، 2001، صفحة 67/1)، ثم تناول مفردة الإسلام في عدة أبواب شارحاً لها، فقال: "بَاب إِذا لم يكن الْإِسْلَام على الْحَقِيقَة وَكَانَ الاستسلام أَو الْخَوْف لقَوْل الله تَعَالَى" (الاشبيلي، 2001، صفحة 75/1)، وقال"بَاب بَيَان مَا بني عَلَيْهِ الْإِسْلَام" (الاشبيلي، 2001، صفحة 76/1) ثم"باب حسن إِسْلَام الْمَرْء" (الاشبيلي، 2001، صفحة 77/1) ثم " بَاب التَّفْضِيل بَين الْمُسلمين الْمُؤمن وَالْمُسلم " (الاشبيلي، 2001، صفحة 77/1) ثم " بَاب أَي الْإِسْلَام أفضل" (الاشبيلي، 2001، صفحة 78/1).

ثم عالج مفردة الإيمان،كذلك في أبواب، منها:" بَاب الْمعرفَة، قَالَ أَبُو عبد الله البُخَارِيّ: الْمعرفَة عمل الْقلب" (الاشبيلي، 2001، صفحة 79/1) ثم"بَاب مَا تبلغ بِهِ حَقِيقَة الْإِيمَان" (الاشبيلي، 2001، صفحة

80/1)، وقال:"بَاب قَول النَّبِي – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم – نَحن أَحَق بِالشَّكِّ من إِبْرَاهِيم" (الاشبيلي، 2001، صفحة 81/1)؛ في تسلسل منهجي يربط بين جزئيات الموضوع الواحد؛ وهذا نموذج مصغّر لما هو موجود في كتابه ، ورائد هذه الصنعة الإمام البخاري فالتأثر واضح بارز.

4ـ المبحث الثاني: مكونات الترجمة بين الإمام عبد الحق والبخاري:

التأثر بالإمام البخاري فرض وجوده في كتاب الأحكام الكبرى، ولعل أهم ما عُني بت البخاري من جانب الفقه هي تراجمه الفقهية التي قيل فيها: " فقه البخاري في تراجمه" (العسقلاني، 1379هـ، صفحة 243/1)؛ وبتتبع التراجم الموجود في الأحكام الكبرى نجدها تجري على نسق البخاري.

ذكر عبد الحق الاشبيلي مئة وثلاثين ترجمة في كتاب الإيمان، وكلها ساق فيها نصًا من عنده دون أن يفردها؛ ممّا يدل هذا على عنايته بالصناعة الفقهية في التراجم كما فعل البخاري، ويتضح تأثره بتراجم البخاري في ما يلي:

4،1ـ المطلب الأول: التراجم بالآيات القرآنية:

الإمام عبد الحق الإشبيلي في تراجمه يكثر من الشواهد القرآنية، مثل ما يفعل البخاري في الصحيح، ففي كتاب الإيمان أفرد عشرين ترجمة بالآيات القرآنية؛ وهو عدد يؤكد موافقته للبخاري، وفي منهجه في الترجمة إما يقرن الآيات مع كلام له مثل قوله: "بَاب إِذا لم يكن الْإِسْلَام على الْحَقِيقَة وَكَانَ الاستسلام أَو الْخَوْف" لقَوْل الله تَعَالَى: **{قَالَت الْأَعْرَابُ آمنّا قُلْ لَمْ تُؤمِنُوا وَلَكِن قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلما يَدْخُل الْإِيمَان فِي قُلُوبِكُمْ}** (الاشبيلي، 2001، صفحة 75/1)، وقوله: "بَاب وجوب الشَّهَادَتَيْنِ بِاللِّسَانِ واعتقادهما بِالْقَلْبِ لقَوْل الله تَعَالَى **{قُولُوا آمنا بِاللَّه}** وَقَوله **{وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا الله مُخلِصِينَ لَهُ الدَّيْنْ}**" (الاشبيلي، 2001، صفحة 82/1).

أو يُفرد الآيات في الترجمة، ومنها: "باب قَول الله تَعَالَى **{إِنَّ الَّذين قَالُوا رَبنَا الله ثمَّ اسْتَقَامُوا}**" **(الاشبيلي، 2001، صفحة 117/1)**، وقوله:**"بَابُ قَول الله تَعَالَى{وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبكُمْ بِهِ الله}"** (الاشبيلي، 2001، صفحة 123/1).

4، 2– المطلب الثاني: يترجم بالأحاديث النبوية:

مما اشتهر بت البخاري أنه يُورد الأحاديث في الترجمة، تامة أو مختصرة؛ أو يقتصر على معانيها؛ وفي الأحكام الكبرى نجد هذا الصنيع، فاعتمد الإمام على سبعة تراجم فيها أحاديث بنصها، منها قوله: بَاب قَول النَّبِي – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – " أَنا أعلمكُم بِاللَّه، وقال "بَاب قَول النَّبِي – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – " نَحن أَحَقّ بِالشَّكِّ من إِبْرَاهِيم " (الاشبيلي، 2001، صفحة 81/1)؛ وهناك تراجم يقتصر على معنى الحديث، منها: "بَاب ترك الصَّلَاة كفر" (الاشبيلي، 2001، صفحة 141/1) وقوله:"بَاب قتال الْمُسلم كُفر" (الاشبيلي، 2001، صفحة 141/1).

3، 4ـ المطلب الثالث: الرد على الفرق المخالفة:

من خصائص صحيح البخاري: ردُّه على الفرق المخالفة، ولم يفرد في صحيحه ترجمة في ذكرهم لكن وجد أن كتب تتعلق بهم؛ قال ابن حجر في بداية كتاب التوحيد: "...وأما الخوارج فتقدم ما يتعلق بهم في كتاب الفتن وكذا الرافضة تقدم ما يتعلق بهم في كتاب الأحكام وهؤلاء الفرق الأربع هم رؤوس البدعة..." (العسقلاني، 1379هـ، صفحة 344/13)؛ أي أنّ البخاري ذكر أحاديث في هذه الكتب ترد عليهم وتبين منهجهم.

وكتاب التوحيد الذي ختم بت البخاري الصحيح، في بعض الروايات جاءت تسميته بكتاب الرد على الجهمية، قال ابن حجر متحدثاً عن هذه الروايات: "...كذا للنسفي وحماد بن شاكر، وعليه اقتصر الأكثر عن الفربري وزاد المستملي الرد على الجهمية وغيرهم، وسقطت البسملة لغير أبي ذر ووقع لابن بطال وبن التين كتاب الرد على الجهمية وغيرهم التوحيد" (العسقلاني، 1379هـ، صفحة 344/13)، فعنوان الكتاب هناك من نقله باسم الرد على الجهمية؛ وفي المقابل الإمام عبد الحق يحذو حذو البخاري، فمن خلال كتبه نجده يرد على المخالفين بإفراد ترجمة خاصة بهم، مع ذكره لنصوص تبين منهجهم الفاسد؛ فقال: "باب الرد على الجهمية" (العسقلاني، 1379هـ، صفحة 273/1) في كتاب الإيمان، و"باب ما جاء في القدرية "في كتاب القدر.

ومن منهج البخاري في الرد على المخالفين أنّه يذكر تراجم تثبت العقيدة الصحيحة، فيكون ما خالفها باطل، وهذه التراجم نقلها الإمام عبد الحق كما هي في أحكامه منها: "باب {وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَىْ المَاءْ} [هود: 7]، {وَهُوَ رَبُّ العَرْشِ العَظِيْم} (البخاري، 1422هـ، صفحة 124/9)"وهي نفسها عند عبد الحق (الاشبيلي، 2001، صفحة 264/1)، و"باب قول الله تعالى: **{وُجُوهٌ يَومَئذٍ نَاضِرَة إلى رَبهَا نَاظِرَة}**" (البخاري، 1422هـ، صفحة 127/9) (الاشبيلي، 2001، صفحة 271/1)إثبات لرؤية الله عز وجل خلافاً للمعتزلة.

4،4ـ المطلب الرابع: نقل الترجمة كما هي في الصحيح:

وهذا أوضح دلالة على تأثر الإمام عبد الحق بالبخاري، وإذا كانت تراجم البخاري تحمل فقهه فإن نقل تراجمه كما هي مع مزيد من التنقيح؛ لتدلّ على فقه ناقلها ومنقحها، والإمام عبد الحق عدل في تراجم البخاري في عدة صور منها:

1، 4، 4ـ أولاً: أنه ينقل الترجمة مع الحديث:

أ: قال عبد الحق: "باب ما يذكر في الذات".

البخاري: حدثنا أبو اليمان، ثنا شعيب، عن الزهري، أخبرني عمرو بن أبي سفيان بن أسيد بن جارية الثقفي – حليف لبني زهرة، وكان من أصحاب أبي هريرة – أن أبا هريرة قال: " بعث رسول الله – صلى

الله عليه وسلم – عشرة، منهم خبيب الأنصار...." (الاشبيلي، 2001، صفحة 461/3) وهكذا ذكرها البخاري (البخاري، 1422هـ، صفحة 120/9.رقم 7402.).

ب: قال عبد الحق: "بَاب قَول الله عز وَجل {وَكَانَ الله سميعاً بَصيرًا}".

البُخَارِيّ: حَدثنَا سُلَيْمَان بن حَرْب، ثَنَا حَمَّاد بن زيد، عَن أَيُّوب، عَن أبي عُثْمَان، عَن أبي مُوسَى قَالَ: " كُنَّا مَعَ النَّبِي – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – فِي سفر، فَكُنَّا إِذا علونا كبرنا، فَقَالَ: أَيهَا النَّاس أربعوا على أَنفسكُم، فَإِنَّكُم لَا تدعون أَصمّ وَلَا غَائِبًا وَلَكِن تدعون سميعاً بَصيرًا قَرِيبا، ثمَّ أَتَى عَليّ وَأَنا أَقُول فِي نَفسِي: لَا حول وَلَا قُوَّة إِلَّا بِاللَّه، فَقَالَ: يَا عبد الله، قل: لَا حول وَلَا قُوَّة إِلَّا بِاللَّه؛ فَإِنَّهَا كنز من كنوز الْجنَّة – أَو قَالَ: أَلا أدلُّك ... " (البخاري، 1422هـ، صفحة 117/9) (الاشبيلي، 2001، صفحة 225/1) فنَقلُ الترجمة مع الحديث يدلّ على أنّ اختياراته الفقهية موافقة لما عليه البخاري.

2، 4، 4ـ **ثانياً: نقل الترجمة مع الحديث لكن يختار رواية أخرى**:

في ترجمة "بَاب الْجِهَاد من الْإِيمَان":

قال البخاري: حدثنا حرمي بن حفص، قال: حدثنا عبد الواحد، قال: حدثنا عمارة، قال: حدثنا أبو زرعة بن عمرو بن جرير، قال: سمعت أبا هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "انتدب الله لمن خرج في سبيله، لا يُخرجه إلا إيمان بي وتصديقٌ برسلي، أن أُرجعه بما نال من أجر أو غنيمة، أو أدخله الجنة، ولولا أن أشق على أمتي ما قعدت خلف سرية، ولوددت أني أقتل في سبيل الله ثم أحيا، ثم أُقتل ثم أحيا، ثم أُقتل" (البخاري، 1422هـ، صفحة 16/1، ر36).

واختار الإمام عبد الحق رواية مسلم (مسلم، صفحة 3/ 1495، ر1876.) تحت هذه الترجمة: حدثني زهير بن حرب، ثنا جرير، عن عمارة – وهو ابن القعقاع – عن أبي زرعة، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: " تضمن الله – عز وجل – لمن خرج في سبيله، لا يخرجه إلا جهاد في سبيلي وإيمان بي وتصديق برسلي، فهو عليّ ضامن أن أدخله الجنة، أو أرجعه إلى مسكنه الذي خرج منه نائلا ما نال من أجر أو غنيمة، والذي نفس محمد بيده ما من كلم يكلم في سبيل الله إلا جاء يوم القيامة كهيئة حين كلم، لونه لون دم، وريحه ريح مسك، والذي نفس محمد بيده لولا أن يشقّ على المسلمين، ما قعدت خلاف سرية تغزو في سبيل الله أبدا، ولكن لا أجد سعة فأحملهم ولا تجدون سعة، ويشقُّ عليهم أن يتخلفوا عني، والذي نفس محمد بيده، لوددت أنّي أغزو في سبيل الله فأقتل، ثم أغزوا فأقتل، ثم أغزو فأقتل " (الاشبيلي، 2001، صفحة 106/1). الظاهر أنّ رواية مسلم تضمنت زيادات، لذا أثبتها الإمام في أحكامه.

5ـ المبحث الرابع: مكملات عبد الحق الاشبيلي لصنعة البخاري:

لعلّ العنوان يُوهم أنّ صنعة البخاري قاصرة ثم أكملها الإمام، لكن المراد من هذا المبحث هو ما قدّمه عبد الحق من خدمة للتراجم الفقهية للبخاري، ومن أهم ما قام بت وصله لمعلقات البخاري، وضبطه لروايات الحديث في صحيح البخاري عن غيره من إثباته للزيادات ونحوها.

1، 5ـ المطلب الأول: وصل معلقات البخاري:

البخاري يورد أحاديث معلقة في تراجمه أحياناً، بتتبعها في الأحكام الكبرى نجد أنّ محدّثنا أزال عنها التعليق، فأوصلها من طريقه في الأحكام الكبرى ومنها:

أ: قال البخاري: "...وقال أبو الدَّرْدَاء: {كل يوم هو في شأن} يغفر ذنبا، ويكشف كربا، ويرفع قوما، ويضع آخرين" (البخاري، 1422هـ، صفحة 144/6).

وصله عبد الحق في باب قَوْله تَعَالَى **{كُلّ يَوْم هُوَ فِي شَأْن}**، من طريق الْبَزَّار (البزار، صفحة 39/10، ر4100.): حَدثنَا عبد الله بن أَحْمد، ثَنَا صَفْوَان بن صَالح، ثَنَا الْعَوام بن صبيح، حَدثنَا يُونُس بن ميسرَة، عَن أم الدَّرْدَاء، عَن أبي الدَّرْدَاء قَالَ: قَالَ رَسُول الله – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –: " {كل يَوْم هُوَ فِي شَأْن} قَالَ: من شَأْنه أَن يغْفر ذَنبا، ويكشف كرباً" (الاشبيلي، 2001، صفحة 278/1).

ب: قال البخاري: "... وقول النبي صلى الله عليه وسلم: أحب الدين إلى الله الحنيفية السمحة. (البخاري، 1422هـ، صفحة 16/1).

وصله عبد الحق من طريق البزار (الهيثمي، صفحة 79/1): حدثنا أبو سلمة يحيى بن خلف – وكان ثقة – ثنا عبد الأعلى، ثنا محمد بن إسحاق، عن داود بن حصين، عن عكرمة، عن ابن عباس " أن النبي – صلى الله عليه وسلم – سُئل: أي الإسلام أفضل – أو أي الإيمان أفضل – قال: الحنيفية السمحة" (الاشبيلي، 2001، صفحة 79/1).

ووصله من طريق آخر قال أبو بكر بن أبي شيبة (البوصيري، 1420هـ-1999، صفحة 115/1، ر84.) عن يزيد بن هارون، عن محمد بن إسحاق، عن داود بن الحصين، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: " سئل رسول الله – صلى الله عليه وسلم – أي الأديان أحب إلى الله؟ قال: الحنيفية السمحة " (الاشبيلي، 2001، صفحة 118/1).

ج: قال عبد الحق: " في البخاري قال وراد: عن المغيرة، قال سعد بن عبادة: لو رأيت رجلا مع امرأتي لضربته بالسيف غير مصفح، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: أتعجبون من غيرة سعد لأنا أغير منه، والله أغير مني". ثم أورده من طريق مسلم موصولاً:

مُسلم: حَدثنِي عبيد الله بن عمر القواريري وَأَبُو كَامِل فُضَيْل بن حُسَيْن الجحدري – وَاللَّفْظ لأبي كَامِل – قَالَا: ثَنَا أَبُو عوَانَة، عَن عبد الْملك بن عُمَيْر، عَن وراد كَاتب الْمُغيرَة، عَن الْمُغيرَة بن شُعْبَة قَالَ: " قَالَ سعد بن عبَادَة: لَو رَأَيْت رجلا مَعَ امْرَأَتي لضربته بِالسَّيْفِ غير مصفح عَنهُ. فَبلغ ذَلِك رَسُول الله – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – فَقَالَ: أتعجبون من غيرَة سعد؟ فوَ اللَّه لأَنا أغير مِنْهُ، وَالله أغير مني، من أجل غيرَة ..." (الاشبيلي، 2001، صفحة 261/1).

2، 5ـ المطلب الثاني: ضبطه لروايات الحديث في صحيح البخاري عن غيره من إثباته للزيادات.

صرح الإمام عبد الحق في مقدمة كتابه الأحكام الوسطى – الذي اختصره عن الأصل– أنّه يذكر الاختلاف الحاصل في ألفاظ الحديث، قال:" ... ما كان في الحديث من الاختلاف معنى أو زيادة أو نقصان، فإنه يحتاج إلى تبيين ذلك وتمييزه، وتهذيبه وتحصيله، حتى يعرف صاحب الحكم الزائد والمعنى المختلف" وضبط الاختلاف فيه مزيدا من فقه الحديث وفهم معناه.

وضبطه للاختلاف كان بارزا في جانب الزيادات التي يوردها البخاري عن غيره ومن أمثلة ذلك:

أ: ذكر عبد الحق حديث جُنْدُب من طريق البخاري:"كان فيمن كان قبلكم رجل بت جرح، فجزع فأخذ سكينا فحز بها يده، فما رقأ الدم حتى مات، قال الله – عز وجل –: بادرني عبدي بنفسه، فحرمت عليه الجنة " ثم قال" حَدِيث جُنْدُب ذكره مُسلم – رَحمَه الله – وَزَاد البُخَارِيّ: "بادرني عَبدِي بِنَفسِهِ" (الاشبيلي، 2001، صفحة 153/1).

ب: وقال: "وَزَاد البُخَارِيّ تكْرَار قَوْله: "أدنى أدنى أدنى"، وَقَوله "من النَّار من النَّار من النَّار"، وَذكر ذَلِك مُسلم مرّة وَاحِدَة (الاشبيلي، 2001، صفحة 188/1).

ج: أورد حديث معاذ: "يا معاذ قال: لبيك يا رسول الله وسعديك – ثلاثا – قال: ما من أحد يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله صدقا من قلبه إلا حرمه الله على النار" وقال عقبه زاد البخاري على مُسلم فِي هَذَا الحَدِيث: "صدقا من قلبه" (الاشبيلي، 2001، صفحة 84/1).

6ـ خاتمة:

خلصت في نهاية هذا البحث إلى ما يلي:

- صناعة التراجم الفقهية عند الإمام عبد الحق مأخوذة من صحيح البخاري.
- كتاب الأحكام الكبرى مصنف على طريقة المحدثين في التبويب.
- فقه عبد الحق الاشبيلي يساير فقه البخاري.
- تراجم الإمام عبد الحق انتقاها من الصحيح؛ فاختياراته الفقهية أقرب للبخاري من غيره.

- كتب الأحكام وضعت أساساً لجمع ما تناثر من فقه الحديث؛ فمن الخطأ اعتقاد أنّ مؤلفها لا ملكة فقهية له.
- صور الترجمة تعددت في الأحكام الكبرى بين الآيات، والأحاديث، وكلام للإمام؛ وكلها ساقها لغرض معين.
- الأحكام الكبرى فيها تلازم بين الجانب الفقهي والنقدي.
- الترتيب المنهجي العام للكتاب، والاتساق في الانتقال من موضوع إلى موضوع هما من معالم الصنعة الفقهية؛ وقد ظهر جليًا هذا في الأحكام الكبرى.
- الأحكام الكبرى يخدم صحيح البخاري في وصل معلقاته، وضبط ألفاظه.
- للبخاري أثر في تكوين الذهنية العلمية التي تجمع الحديث والفقه فيمن جاء بعده.

7ـ توصيات:

_ الدراسات الحاضرة ركزت على الصناعة الحديثية عند الإمام عبد الحق، وأغفلت الشّق الفقهي عنده، فمن الأكمل أن تتجه الدراسات الجديدة نحو فقه الإمام عبد الحق.

والحمد لله رب العالمين.

8ـ قائمة المراجع:

- ابن الأثير مجد الدين أبو السعادات، 1399هـ – 1979م، النهاية في غريب الحديث والأثر، المكتبة العلمية – بيروت.

ابن القطان علي بن محمد أبو الحسن، 1418هـ–1997م، بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام، دار طيبة – الرياض.

- ابن حجر أحمد بن علي، 1379هـ، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة، بيروت.
- الاشبيلي عبد الحق بن عبد الرحمن، 1422هـ – 2001م، الأحكام الشرعية الكبرى، مكتبة الرشد – الرياض / السعودية.
- الاشبيلي عبد الحق بن عبد الرحمن،1416هـ– 1995م،الأحكام الوسطى من حديث النبي – صلى الله عليه وسلم–، مكتبة الرشد – الرياض / السعودية.
- البخاري محمد بن إسماعيل، 1422هـ ، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله – صلى الله عليه وسلم– وسننه وأيامه، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي).
- البوصيري أبو العباس شهاب الدين، 1420هـ – 1999م، إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، دار الوطن للنشر، الرياض.

- البزار أبو بكر أحمد بن عمرو، (بدأت 1988م، وانتهت 2009م)، مسند البزار أو البحر الزخار، مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة.
- الجوهري إسماعيل بن نصر، 1407 هـ – 1987م، تاج اللغة وصحاح العربية، دار العلم للملايين – بيروت.
- الشعبي برهان بن سالم، نوقشت سنة 2010م، الصناعة الحديثية عند الإمام عبد الحق الإشبيلي في تصحيح الأحاديث وتعليلها من خلال الأحكام الكبرى، كلية أصول الدين بجامعة أم درمان السودان.
- الفيومي أحمد بن محمد الحموي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية – بيروت.
- مسلم، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله–صلى الله عليه وسلم–، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- الهَرَري محمد الأمين، 1430 هـ– 2009م، الكوكب الوهاج شرح صحيح مسلم، دار المنهاج – دار طوق النجاة.
- الهيثمي نور الدين، 1399هـ – 1979م، كشف الأستار عن زوائد البزار، مؤسسة الرسالة، بيروت.